عرض الأمير مولاي هشام بندوة بباريس حول "الميثاق الملكي"

الحكمة بالنسبة للملكيات استعادة أسلوب في الحكم قريب من أسلوبها قبل التحديث

كيف للملكية كأكثر أشكال الحكم تقليدية لحكم الفرد أن تتلاءم مع سلطة أكبر عدد ممكن دون أن تخاطر بالطعن في مبادئ تأسيسها؟ سؤال محوري يطرحه الأمير مولاي هشام في مداخلته الافتتاحية أمام الندوة الدولية التي نظمها المعهد الفرنسي للدراسات الدولية ومعهد الدراسات خول شمال افريقيا والشرق الأوسط بجامعة برينستون الأمريكية يومي 21 و 22 ماي بباريس.

ويحاول الأمير مولاي هشام رفع سوء الفهم الذي يحيط الملكيات العربية في الغرب من خلال توضيح مفهوم "الميثاق الملكي" كعلاقة ذات بعدين: واحد قانوني وآخر اجتماعي ثقافي، وأهمية خمولة تفسيرها اليومي على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والسياسي... وتمظهرات هذه العلاقة تاريخيا في العالم العربي الإسلامي... ويخلص إلى أن تحديد هذا الميثاق يطرح على الملكيات العربية في الوقت الراهن تحديات تتمثل في استعادة أسلوب الحكم – قريب من أسلوبها قبل التحديث أي التخلي عن مهام تدبير وإدارة الشؤون العامة اليومية والتفرغ إلى ضمان متطلبات الأمة وتحكيم التوازنات والإمارة الأخلاقية والدينية للمجتمع...

وتجدر الإشارة إلى أن ندوة باريس شارك فيها العديد من الباحثين ومختصين كبار في مجال الدراسات السياسية من بينهم الدكتور عبد الله الحمودي ومحمد الطوزي وريمي لوفو.. وغيرهم.

أقترح أن أطرح للمناقشة، تفكرا حول الميثاق الملكي وتطوره الحديث، والأفكار التي أطرحها ناتجة عن تجربتي الشخصية ومجهوداتي لفهم المصير التاريخي ومستقبل الملكيات العربية على ضوء معطيات مقارنة.

ويثيرني سوء الفهم الذي يتمظهر في فرنسا وفي غيرها تجاه الملكيات، حيث لا ينظر إلى الملكية إلا كمؤسسة متجاوزة وبدون مستقبل، لا تتجاوز أهميتها مستوى المجلات التي تعلق على أخبار الفضائح المنسوجة حول العائلة المالكة في إنجلترا. ولا يعطي أدنى اهتمام للدور الوظيفي وللواقع الملموس والحي لمؤسسات مازالت تعبر عن هوية أمة أو تضمن التوازن بين مجموعات من أصول اجتماعية وجغرافية مختلفة.

صحيح أن اهتماما متزايدا ظهر بعد 1975 بمناسبة عودة الملكية الإسبانية، ولكن لا الشراكة الرفيعة التي تتطور في اليابان بين الملكية والديمقراطية بعد 1945، ولا التايلاند ولا ملكيات الجزيرة العربية أو في الخليج شدت الانتباه المبني على التحليل العقلاني لسيرها.

ومداخلتي تتوخى التركيز على بعض الجوانب التي لم تحظ بالدراسة الكافية لسير النظام الملكي انطلاقا من تفكير حول العالم العربي. ويمكن في نفس الوقت أن نجد فيها مرجعيات لأنظمة ملكية كلاسيكية ولكن أيضا دورا وظيفيا عصريا. كيف للملكية كأكثر الأشكال تقليدية لحكم الفرد أن تتلاءم مع سلطة أكبر عدد ممكن دون أن تخاطر بالطعن في مبادئ تأسيسها؟

ان الملكية في العالم العربي لم تنج من التحولات التي جاء بها النظام السياسي الحديث ولا يمكنها أن تدعي العمل خارج متطلبات العقلانية، والانقلابات العسكرية التي توالت (في مصر1952، العراق 1958، اليمن 1962، ليبيا 1969) توضح هذه النقطة. وفى المغرب كما في الأردن وقعت محاولات قلب النظام. ولكن عموما عملت الملكيات أكثر على البقاء، إلى حد أنها أظهرت، بدورها، ألأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الوحيد كأنظمة تتميز بنوع من العفاء في محيط دولي تعددي. لا أدعي أن المبدأ الملكي لم يعرف، بشكل عام، تناقضات جوهرية أدت إلى اختفائه أو إلى إصلاحه.

1- الميثاق الملكي

إن نقطة انطلاق فكرتي هي كالتالي: الميثاق أو بصفة خاصة ما يمكن أن نسميه الميثاق الملكي يتمثل في علاقة ذات بعدين .. بعد له طابع قانوني والآخر اجتماعي - ثقافي يغطي ويتجاوز القانوني، وهذا الأخير يعطيه أساس استمراره، مما يعني أيضا أن إضعافه يضعف العقد في حد ذاته ويمكن أن يؤدي إلى اختفاء المؤسسة الملكية نفسها.

بخصوص الملكيات العربية فإن الصيغة القانونية معروفة جيدا، ومصدر المشروعية ديني أي إسلامي وهو البيعة التي تقيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتنص بصيغ عامة على الالتزامات المنبثقة عنه.

لكن ما يبدو حاسما في الميثاق الملكي، وراء الصيغة التي يمكن أن أقول "تقنية" هو التفسير اليومي على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والسياسي الذي يعطى لها وفقا للظرفية التاريخية. وبالتالي فإن الميثاق الملكي يحيل على الطريقة التي تجيب بها المؤسسة أولا على انتظارات وتطلعات ومثل، وعلى المطالب العملية التي تشكل في نظر المحكومين هويتهم والضمانة الملموسة لحياة مشتركة أفضل. ولا فائدة من القول إن هذا الجانب من الميثاق ليس مكتوبا تماما. إنه غير مستقر، ونجاح أو فشل الملكيات رهين بإعادة تحديده وبالمجهود الدائم لتطبيقه وفقا للتغييرات التي تطال المجتمع والمحيط الخارجي.

صحيح أن الانتظارات الاجتماعية والسياسية تعبر عن حالة التحالفات والصراعات والعلاقات الاجتماعية وتوزيع الموارد والسلطة. والمحور الملكي يتوفر على وسائل معروفة للاستجابة لها: مميزاته كرمز حي: وملموس لتقليد واستمرارية، أدواته الزجرية (الجيش، البيروقراطية) قدراته على الإدماج وتعبئة قوى محلية وجهوية، وكل هذا في تقاطع مع حقوقه وواجباته كما هي محددة في العقد.

لكن حسن استعمال هذه الوسائل والنجاح يبقى رهينا بانسجام المركز، أي في المؤسسة نفسها كشكل اجتماعي أو مجتمع منظم من أجل الحكم. فالميثاق الملكي العام رهين بالميثاق الذي يربط بين الفاعلين في الوسط الملكي وبشكل خاص أعضاء الأسرة الحاكمة. فالسلطة بمجرد ما تسلم، وتعطى بالضرورة لفرد واحد، لا يمكن أن تفرض لمدة طويلة بالقوة، وهذه الأخيرة لا يمكن تعبئتها واستعمالها بحكمة وعدالة وفعالية إلا إذا اكتسب الملك رصيدا أخلاقيا يمكنه من كسب تحالفات واسعة. وباختصار فإن الميثاق الملكي العائلي والميثاق الاجتماعي يجب أن يتعاملا ويتطابقا فيما بينهما.

2 - عن الملكيات بشكل عام

لم يوجد مثال في التاريخ لملكية لم يكن لها طابع ديني. ومركز السلطة الملكية كان أساسا مركزا دينيا. فالملك يقوم بالواجبات الكبرى والصغرى المرتبطة بالألوهية، وتعطي بذلك لمجتمعاتها صورة قوتها الخاصة وانسجامها تجاه المحن ذات الطبيعة الإنسانية أو الطبيعية.

وفي كل الحالات، فإن الوظيفة الدينية للملكية تجعل من الملك كائنا خاصا متميزا عن باقي البشر. المدافع وضامن استمرارية النظام الذي خلقه الله أو القوى المتعالية. وهو نفسه مخول بصفات وسلطة خارقة مشاركة ومستمدة من الألوهية نفسها في بعض من الأنظمة المذكورة من قبل ولهذا، فإن الملكية كحارس أو خالق للحياة، كانت أيضا مخولة بميزة تجعلها فوق المجتمع، وهي هرمية تعني مع ذلك التكامل بالنسبة للملكية: واجب الخدمة، وهو واجب حيوي وخطير.

وبالتالي فإن الميثاق الملكي يبدو أولا كخلق وإحياء للحياة في شكل مجمع إنساني ووطني يستمر ويتوسع.. ومن ثم محورية وظائفه الدينية والعقائدية المفضلة دائما بالمقارنة مع مؤسسات المراقبة والإدارة. والحكم بالنسبة للملكية كان أولا التمكن من القيادة الذي يحافظ على إعادة إنتاج مجتمع ما. والقوة العسكرية نفسها يجب أن ترتكز على هذا المعطى الأولي وتظهر كقوة للمجموعة أكثر منه وسيلة ورمزا لخضوعها وتدبير شؤونها اليومية. لكن هذا يحيل على معنى أن الحكم هو التطويق، تدبير الناس، الأرض والموارد، أي تسيير البنية التحتية، الإنتاج، الصحة، النزاعات الاجتماعية، المعلومة، الثقافة وحتى الدين. كل هذا لم يكن ضمن المواثيق الملكية القديمة.

ومع ذلك، فإن هذا التطور، أي تطور مجال خاص للسياسي بقانونه ومؤسساته، يبدو وبشكل متفاوت وفي فترات تاريخية مختلفة وفي ظروف خاصة حسب الحالات: أن أنظمة الحكم الجديدة تعرف نموا استثنائيا في ظل الملكيات الاستبدادية الأوربية والتي ستواصلها وستمنهجها الدول الوطنية. والمواجهة الإمبريالية مع مجتمعات غير أوربية أسفر عن مجهودات مماثلة ستغير هذه الأخيرة. تحول سيسرع الهيمنة الكولونيالية المباشرة والشاملة في القرنين التاسع عشر والعشرين.

الأمير مولاي هشام وخلفه جثمان الملك الراحل الحسن الثاني قبيل تشييعه في 29 غشت 1999

3 – الملكيات العربية:

باستثناءات قليلة، ظهرت الملكيات العربية القائمة أو المنقرضة في الوقت الذي بدأ الميثاق القديم يتراجع مع الضعف التدريجي، ثم اختفاء الخلافة العثمانية سنة 1924، وهي بالتالي وفي أغلبها نتاج العصور الحديثة وفي محيط عصرنة تهيمن عليها القوة الأوربية. لقد أخذت الملكية الجديدة التي أسسها محمد علي في مصر في القرن 19 استقلاليتها عن الإمبراطورية العثمانية، وقامت بعصرنة وتطوير البنية التحتية، وأطلقت برنامجا للتصنيع، وشجعت تعليم العلوم والتكنولوجيا. لكن محاولات التوسيع هذه فشلت وقلصت القوة الإنجليزية سلطاتها إلى حوض النيل. ورغم ذلك ركزت الملكية المصرية شرعيتها على إمارة المؤمنين، وحاولت التغلغل في الحركة

الوطنية، وفي أعقاب تحرر مصر وانهيار السلطة العثمانية في بداية القرن 20، أغراها نظام الخلافة لكن العالم الإسلامي السني كان منقسما.

في نفس الوقت كانت ملكيات أخرى تظهر على الساحة أو تتعزز، كانت المملكة السعودية تنهي تشكلها بالسيطرة على الحجاز تحت قيادة الملك عبد العزيز، وحقق شرفاء مكة تطلعهم للسيادة على الهلال الخصيب (العراق /الأردن) وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام دولة إسرائيل وجد الشرق الأوسط نفسه بملكية قوية وملكيتين جديدتين تبحثان عن الاستقرار، وملكية مصرية تضررت مصداقيتها من خلال فشل انتقال ديمقراطي وهزيمة أمام الجيوش الصهيونية في فلسطين (1948). ويمكن أن نتمم هذه الصورة بصعوبات الإمامة الزايدية في اليمن المفصولة عن عدن لمدة طويلة، مثل جارتها شرقا سلطنة عمان المقطوعة عن علاقاتها التقليدية مع المحيط الهندي والمجموعات المسلمة على الساحل الشرق الإفريقي.

كيف كانت الحالة في غرب حوض النيل في نفس الفترة تقريبا، أي عموما من نهاية القرن 19 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؟ في ليبيا ظهرت ملكية بعد مخاض طويل في شكل زاوية دينية تدعو إلى الإصلاح ومقاومة الاحتلال الإيطالي. وبعد أن ركزت طويلا على القيادة الأخلاقية والدينية للقبائل التي كانت تقاوم تحت قيادة زعمائها، تمكن آل الشرفاء السنوسيين من الوصول إلى السلطة بعد هزيمة الفاشية الإيطالية وبتشجيع من أنجلترا. وفي الجزائر تمكن الأمير عبد القادر من تأسيس مملكة بعد القضاء على الوصاية الجزائرية. وتلقى بيعة رسمية مستلهمة مباشرة من أول بيعة تلقاها النبي (بيعة الرضوان)، وتمت حسب شهادة العديد من الكتاب تحت شجرة ضخمة وأسست لإمارة المؤمنين بالجهاد وتم الاعتراف بها من إمارة العلويين وعلماء فاس الذين حرصت على الاستئذان منهم، وفي الحالة الجزائرية كما في الحالة الليبية فيما بعد، فان الأمر يتعلق بفيدرالية قبائل ومدن تحت السلطة الأخلاقية، عائلات زوايا لها خلفية سلالة شرفاء أو لها علاقة مع هذه السلالة، وفي الحالتين فإن الإصلاح الديني السلمي للمجموعات الاجتماعية كان يتم في نفس الوقت مع قيادة الكفاح ضد المحتل "المسيحي". ويبدو أن الأمير عبد القادر كان يريد تحديث مملكته، لكن لم يكن لا الوقت ولا الموارد، ووضعت الجيوش الاستعمارية حدا لمحاولته، بالمقابل لا نجد أثرا لتحديث في قيادة المجتمع المقاوم تحت قيادة السنوسيين من بين 1911 و1925، هنا كما في أماكن أخرى لم يكن الميثاق الملكي يتضمن هذا التدبير الممنهج الذي طورته الدول الوطنية بشمال البحر المتوسط.

لن أقول إلا كلمة عن الملكية الشريفة في المغرب، لقد جاءت إلى السلطة في القرن السابع وكما نعلم في سياق سابقة الشرعية الشريفية التي دشنها السعديون، فهي ترتكز على الإمامة العليا للمؤمنين التي تتخلى عن اللقب الخليفي للعثمانيين مع منح الإمامة العلوية الواجبات المهمة وبالتالي كرامة الخلافة، هنا يظهر بوضوح الميثاق الذي يتجاوز الصيغة القانونية المحضة. فمراسيم البيعة تأخذ شكل تلقين يحول المطالب بالعرش إلى خليفة للنبي.

فهي تجسد تراكم القوة التي هي نفسها مؤشر المعجزة. فهي تظهر كمركز مثالي، كتمثيل للقيم الدينية والاجتماعية أكثر منها مركزا محولا، وإذا كان هناك تحول فإن الأمر يتعلق بنظرية تحول من خلال تعميق المبدأ الديني، ومن وجهة النظر هاته فإن الميثاق الملكي لا ينفصم في حالة هزيمة الملك أمام قوة داخلية أو خارجية. ولكن ينفصم عندما لا يصبح الملك يستجيب للصورة لتي يتمثلها المجتمع في شخصه: مثلا بعد وفاة الحسن الأول بين نهاية القرن 19 و1912، مع تحديث كانت له كل مواصفات هذه الصورة في حد ذاتها والموارد الضرورية للدفاع عنها، والتي قادت إلى استسلام ملكين (مولاي عبد العزيز ومولاي حفيظ) وتوقيع معاهدة الحماية، في ظل هذه الحماية سيحكم ملوك علويون آخرون لكنهم سيحرصون على تقديم أنفسهم كحراس لتقليد تحت وصاية مفروضة ومؤقتة. أنها حيلة ولكنها حيلة قوية. فالميثاق القديم ظل دائما هو المطالب به . أما ممارسة الحكم والأمن والبنية التحتية والموارد والاقتصاد السياسي الجديد والمالية والفلاحة والصحة ... كل هذا يعتبر من اختصاص ميدان أخر متروك لقوى دنيوية، أي للإدارة الاستعمارية.

في هذه المرحلة بالإمكان أن تتحدد أكثر ملامح الميثاق الملكي القديم على ضوء هذه الصورة الشاملة ـ التي هي بالضرورة سريعة ـ للملكيات العربية الإسلامية. ففي المجموع السني اختفت نيابة النبي، في صورة الخليفة، منذ قرون طويلة. ووصلنا عمليا إلى تعويضها بالملكية. لكن الخلافة احتفظ بها كمثال على ضوئه نحكم

على الملكية، وفي إطار هذا التصور الذي ترفضه دائما حركات إصلاح راديكالية ، إلا أنه نجح مع ذلك في البقاء حتى أيامنا هذه، من المعروف أن السلطة تنحدر من التقاء اندفاع العواطف الإنسانية ومتطلبات النظام. ونعرف أن مسلسل تأسيس ملكية هو منافسة بين مجموعات تتوفر على روح الجماعة، نقول اليوم قواعد تضامن وبرنامجا، ولكن رغم أننا نعرف أن الانحراف هو انحراف طبيعي بمعنى أنه طبيعة إنسانية خلقها الله هكذا، يجب دائما الاحتجاج بتفوق أخلاقي لفرض الذات، وهذا يعني في نفس الوقت تجسيد القيم الأساسية في وقت ما، وفرض الاعتراف بدور القائد عندما تفرض اللحظة تغييرات.

هذا التجسيد يوضحه عقد البيعة. وبهذه الصيغ القانونية ينص هذا العقد على الحفاظ على العبادة، والدفاع عن الأمة وضمان العدل وضمان شرعية المعاملات والعقود أي "جلب المنفعة ودفع المضرة" ولا يمكن أن يكون استعمال القوة شرعيا لذاته. فهي لا تصبح قوة اجتماعية إلا إذا ظهرت كمشاركة متميزة لتحقيق مصير إلاهي. وكيفما كان فارق الممارسات الملكية بالمقارنة مع هذه المثل، فلا يمكن مع ذلك أن تفلت من هذه الأخيرة كمعايير للتقييم.

لكن الميثاق الموحد يتجاوز الصيغة القانونية، وهذا نراه جيدا في حفل الولاء. فكل المجموعات من كل الأوضاع والنشاطات تؤدي القسم وتنصب نفسها كطرف أقام الملك، علماء، سلالة شرفاء، تجار وصناع شخصيات زوايا، زعماء قبائل حاضرون باسم الفلاحين ومجموعات الرحل، رجال حرب، أفراد البيروقراطيات الملكية.. ويمكن القول بأنه المجتمع ممثلا في أنماطه الحياتية وأشكال تفاعلاته كما تبلورت في الممارسة التاريخية.

إن الميثاق الموحد في بعض الأحيان يفضل الرابط السلالي و/أو الممثل لحياة النبي. الحالة السعودية تتعلق برابط تمثلي توضع في خدمته فضائل الصبر البدوية وممارسة فحولة تدفع الفوارق بين النساء والرجال نحو أشكال جد متطرفة. والملكيات المغربية، الجزائرية (إمارة عبد القادر) والليبية تجسد بطريقتها العقد.. انه الإصلاح السلمي عبر التعميق التدريجي للعقيدة مقرونا بضمان طمأنينة الأمة من خلال العودة القانونية والفقهية لمؤسسها: النبي. وهذا هو ميثاق إعادة الحياة رغم التناقضات بين المثال والواقع. فالأمر يتعلق بتوازن وبتحكيم بين هذه التوترات تقوم به الملكية عبر التأكيد المتوازي بمعنى العدالة، وإمارة الخير لا تنفصل عن قاعدة التوازن والإنصاف هاته، وعندما تتطرف فإنها تؤشر على حب السلطة وبهذا تتم إدانتها وتسير إلى الفشل.

إن الميثاق الملكي هو علاقة موحدة لمجموعات متنافسة. موحد أيضا لمكونات العائلة المالكة، ويجب هنا الإشارة إلى غياب تقليد قاعدة البكورة . (كون المرء بكر أبويه) رغم أن لا شيء يمنع إعطاء البيعة للابن البكر. وهذا يعني أن القدرة على خلق وإعادة خلق هذه العلاقة هي التي تصنع الطامح للعرش وليس العكس. وبهذا المعنى، فإن الإجراءات التنظيمية الجديدة لتعيين ولي العهد والتطور الأخير نحو قاعدة البكورة (Primogéniture) تسجل توجها استباديا.

وفي كل الأحوال، وخارج الميثاق بأبعاده الأخلاقية والسياسية التي تربط بين مكونات العائلة المالكة يوجد ميثاق آخر ينظم العلاقات التي تقيمها هذه الأخيرة مع المجتمع خارج العلاقات المرتبطة بممارسة السلطة، تقسيم الموارد، الأخلاق المرتبطة بالكرامة والشرف واستقلالية الحركة، وتبدو مجموعة أخرى من العلاقات حاسمة. ويتعلق الأمر بالعلاقات البروتوكولية، باستمرار حياة عائلية وحياة القصر ترفع أشكال حياة الشعب إلى حد ما من الدقة والاتساع. وكل هذا يلخص في القدرة على إظهار الهوية. ويقتضي أيضا أشكالا من تقديس السلوكات السياسية، فالملك هو المؤتمن على العقيدة والقيم الدينية، ومع العائلة المالكة، يترأس الشعائر الجماعية التي تدمج الشعب والأمة.

يمكن أن نرى ممارسة هذا الدور المتجدد بنوع من القوة في أنظمة أخرى، مثلا في اليابان عندما تخلت الملكية عن كل مسؤولية في ميدان تدبير الشؤون السياسية، تحت التأثير الأمريكي، كما أنه في مجال (التمثل الرمزي للأمة، يعطي اليابان قيمة لإرثه التاريخي متاحف، أفلام ...) وبالمقارنة نلاحظ أن المغرب يحاول فعل نفس الشيء. وبينما في اليابان يحظى هذا المجهود بطابع تشاركي متميز من خلال إشراك مختلف الحساسيات والمنظمات السياسية والمدنية. في المغرب تبقى أماكن "الذاكرة" من الاختصاص شبه الكامل للإدارة. وإعادة

البناء فضلت بعدا دينيا جواقيا.

صحيح أن البعد الديني يمكن أن يكون له بعد جوقي فوري لتبرير السلطة لإثارة القضايا والتدخل المباشر للسلطة التنفيذية، بينما البعد التاريخي يوجه أكثر نحو ممارسة السلطة. وفي حالة المغرب يمكن لنوع من إعادة التوازن الوظيفي أن يحصل مستفيدا من الحكم الجديد والقبول العام للمبدأ الملكي.

فالاحتفاظ بوظيفة دينية مستقرة سيكون له نوع من التأثير على الميثاق العائلي لكون مصداقيته تعني السيطرة على التجاوزات الفردانية (التي نلاحظها بخصوص العائلة المالكة الإنجليزية مثلا) بالمقابل فان الوظيفة الرمزية يمكن أن تتوزع بشكل أوسع بين أفراد العائلة المالكة.

4 – التغيير: نحو ميثاق من نوع جديد؟

سواء ولدت الملكيات في سياق الهيمنة الأوربية والاستعمار أم لا، فقد واجهت كلها تغييرات عميقة. ويمكن أن نلخص هذه التغييرات كما يلي: تطور القومية والأمة وتطور بنيات جديدة للحكم. فالملكيات شهدت تنظيما للدول يتشعب ويغطي مجموع التراب ويدير مجموع مجالات الأنشطة، وخاصة تلك التي كانت في ظل الميثاق القديم من اختصاص المجموعات البشرية نفسها. وبالتالي تضرر الميثاق السابق نهائيا وهو ما أدى إلى اختفاء بعض الملكيات مثل التونسية والمصرية. والملكية السعودية تواجه ذلك بفضل المثال الوهابي المستمر من خلال ثقل فيدرالية قبلية قوية وتفويض مهام الإدارة العصرية لبنية تقنوقراطية أجنبية نوعا ما عن المجتمع نفسه. وملكيات أخرى تحاول إعادة تشكيل الميثاق وملاءمته مع التغيير وذلك من خلال إعادة تفسير التقليد في مجال التحكيم بين الرمزية الدينية وتسيير البنية التقنوقراطية، لكن مثل هذا الحل الذي يسير في اتجاه الفصل الفعلي بين المرجعية الدينية وتدبير شؤون العالم، يعاني من انخراط غير مسبوق للمحور الملكي داخل مؤسسات الحكم والتدبير وكذا في توزيع واستعمال الموارد. في هذا الحقل ستجد الملكيات نفسها باستمرار مرفوضة من طرف أولئك الذين يدعون إلى العودة إلى المثال الخليفي.

في الحقيقة كان للتغييرات العميقة التي زعزعت المجتمع وتنظيمه السياسي أن الفرد فقد الثقة في المجموعات الصغيرة التي هي في طريق الاختفاء ولم يعد يندمج في مجموعة واسعة يحددها الميثاق القديم، وبالتالي أصبح يفكر في مجموعة مثالية لا تتطابق إلا جزئيا مع الممارسة اليومية. وهكذا يجد الميثاق الملكي القديم المعدل نفسه متجاوزا من طرف بنيات وممارسات الدولة ما بعد الكولونيالية التي يعيش داخلها. وهذا دفع الملكيات العربية ما بعد الكولونيالية مثل شقيقاتها الجمهورية نحو زبونية تحصر ربح التنمية والنشاطات الاقتصادية في نخبة محدودة. ونتيجة ذلك هي نوع من الجمود وكذا تعميق الفوارق والإحباطات. وفي المحصلة لا نستطيع لا تبرير دور العلاقة الوطنية الجديدة للسوق والتسيير ولا تحديث الديني بإدارته.

وأمام هذه المشاكل، يبدو من الحكمة بالنسبة للملكيات استعادة أسلوب في الحكم قريب من أسلوبها قبل التحديث، بمعنى التخلي عن مهام تحويل وإدارة التراب والموارد البشرية والطبيعية والتراجع إلى ضمان استمرارية متطلبات المجموعة وتحكيم التوازنات والإمارة الأخلاقية والدينية للمجتمع.

سيكون ذلك ميثاقا جديدا وأكثر استقرارا. فالإمارة الأخلاقية والدينية تحافظ على الربط بين المقدس والدنيوي، ولكن علينا أن نعي أنه على هذا المستوى كان الصدام دائما بين اتجاهين: اتجاه يدعو إلى استعمال القوة المنظمة في مجال الإقناع الديني والآخر يراهن على تعميق العقيدة والأخلاق الإسلامية من خلال النصح والدعوة ودعم مؤسسات العبادة والإحسان، والاتجاهان كانا دائما متعارضين. والتأرجح التاريخي الملاحظ بينهما يظهر جيدا أن هناك مادة للتفسير. إن "جلب المنفعة ودفع المضرة" يمكن تفسيرهما في اتجاه الأمر بالكلمة والمثال. وتبرير مثل هذا الموقف يوجد في كون أن إجراءات هذا الواجب كانت دائما موضوع اختلافات وتعارضات إلى حد أنها أدت إلى انقسام الأمة. وهكذا وأمام الحاجة إلى الوحدة يمكن أن نضحي بما ليس محل إجماع: تأسيس أجهزة إدارية للزجر وشرطة مكلفة بجلب المنفعة ودفع المضرة.

وفي ميثاق متجدد تضطلع الملكية بدور رعوي بما يعنيه فعل "رعى" وكلمة "رعية" في اللغة العربية، معنى التكفل، والعناية بالمجموعة وبما يبقيها في القلوب والأذهان والممارسة الحرة لكل واحد، وبالتالي فهو ميثاق للتوجيه، يضمن اليقظة فيما يتعلق بالإنصاف في العلاقات والمعاملات ولا سيما عقد الحكم، ومن وجهة النظر هذه، فإن المساواة وأخلاقية المعاملات الانتخابية هي التي تفتح الباب لمؤسسات الاستشارة والحوار والقرار حول البرامج التي ترهن مستقبل المجموعة الوطنية.

هذا التطور يقتضي انسحابا من تسيير شؤون الحكم، يترك في شموليته لحكومة مسؤولة أمام برلمان منبثق عن الاقتراع العام المباشر. ويمكن لإعادة توجيه الميثاق الوطني أن يؤدي إلى بلورة ميثاق سياسي جديد. وسيخرج دور الملكية من ذلك مغايرا. وتساهم المؤسسة الملكية في ضمان الحفاظ على الرابط الاجتماعي من خلال إحساس قوي بالهوية الوطنية ونموذج للزعامة يشجع الالتزام والولاء. ويمكن أيضا أن تساعد في اندماج المناطق والمجموعات الاجتماعية والفئات المهمشة بتفادي المبالغة في المركزية، ومن نافلة القول التأكيد أن هذا التحول يجب أن يتجاوز مقاومات دوائر المحظوظين الذين لن يقبلوا بسهولة التخلي عن هيمنتهم على السلطة الاقتصادية والسياسية. هذا الدور الجديد للملكية يجب، بطبيعة الحال، أن يتفاعل بعناية مع دور حكومة هي بدورها منبثقة عن السيادة الشعبية، مهيأة لمراقبة مجموع الشؤون العامة.

وحالة الملكية المغربية ليست مختلفة جذريا عن حالة الملكيات العربية في الشرق الأوسط التي رأت دورها وشرعيتها قد تعززت ووضعت موضع التساؤل في نفس الوقت خلال ثلاثين سنة الماضية والتي تواجه حاليا تحديات غير مسبوقة. لقد ساهمت في هذا التغيير عدة عوامل، لا سيما الترددات الجديدة فيما يتعلق "بالريع" الخارجي - البترولي بالنسبة لملكيات الخليج، والإستراتيجية بالنسبة لملكيات أخرى، محيط جهوي تميز بهزيمة رموز القومية العربية أمام إسرائيل، والتوازن الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة من خلال اتفاقيات كامب دفيد وأوسلو وكذا موقف يتميز باللامبالاة تجاه القواعد القاسية الجديدة للسوق الشاملة. وكل هذا يضع موضع التساؤل توافق الحرب الباردة على مستوى نخب المنطقة الذي كان يضمن التمتع بريع مكتسب في غياب إصلاح للأنظمة السياسية القائمة.

فمنذ انهيار القومية العربية، وتراجع المعارضات اليسارية تحاول الحركات الإسلامية أن تطرح نفسها كبديل وحيد ينتقد النظام الجهوي والعالمي الجديد وامتداداته الداخلية، لكنها لم تنجح حتى الآن في زعزعته. ووصولها إلى السلطة في إيران هو أبعد من أن يشكل نموذجا جيدا. ويجب أيضا ملاحظة عودة الحيوية لاتجاهات أخرى من المجتمع المدني تعبر أيضا عن مطلب العدالة الاجتماعية، ولكن في غياب برامج اقتصادية وسياسية جديدة ذات مصداقية يمكن للحركات الإسلامية أن تحتفظ بقدرة تعبوية.

إن التحدي الذي تواجهه الملكيات العربية يتمثل في إدماج هذه الطبقات الاجتماعية المهمشة ضحية التغييرات الاقتصادية والصدمات الثقافية العنيفة، والمحبطة من جراء الهيمنة الغربية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي غياب مواجهة هذه التحديات بكل طاقاتها، قد تجد الملكيات اليوم نفسها، كما وجدت نفسها بالأمس، مهزوزة. فالبديل يتمثل في النهاية في استعادة دور المشعل، دور مركز التشاور الذي يضمن المجموعة الوطنية ويحمل الآمال.